قطر وشركة النفط البريطانية بين اتفاقيتين1976 – 1935
دراسة وثائقية

السيدة الدكتورة / مديحة عواد الفضلي

أستاذ مساعد بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي

والتدريب بدولة الكويت

om-mothna90@hotmail.com

ملخص:

سعت هذه الدراسة لتحليل تطورات العلاقة بين حكومة قطر وشركة نفط قطر (البريطانية) من ١٩٥٠ – ١٩٧٦، وهو موضوع لم يتطرق اليه المؤرخون الا بحدود ضيقة اختصرت بالدوافع التقليدية التي عبرت عن رغبة الحاكم بزيادة دخل الدولة. بينما تجديد العقد كان أيضا مدفوعا إلى حد كبير بمطالبات بقية أفراد الأسرة الحاكمة بالمشاركة في عائدات النفط القطري، وبالعوامل الهيكلية الخاصة بتصميم العقد الأصلي نفسه الذي تعارض مع ارتفاع اسعار النفط، وهو ما سمح للشركة الأجنبية بمقاومة الاشتراك في التنمية المحلية. بالإضافة لذلك، هناك عامل انتشار أيديولوجيا سياسية جديدة في قطر تأثرت بموجة الحركة القومية العربية، وزاد من حدتها ارتباطها بفكرة قيام الدول المنتجة بتأميم نفطها. وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي لاستقراء المعلومات من الوثائق الأجنبية الأصلية ومن المراجع العربية والأجنبية وتحليلها ثم عرضها. وانتهت الدراسة بأنه قد فرضت الدوافع – التي تناولناها بالدراسة والتحليل– على حاكم قطر إعادة المفاوضات حول الامتياز النفطي الأصلي عام ١٩٣٥، وليس في مقدور أي منها منفردا أن يعطينا تفسيرا كاملا لهذه الظاهرة، وان إعادة المفاوضات كانت هي الطريقة المثلى للمواجهة السلمية التي اتبعها الحاكم لتأميم النفط القطري تدريجيا، وهو ما أثر بشكل كبير على قطاع النفط القطري بين الخمسينيات والسبعينيات. بالإضافة لذلك، ان التعاون العربي – الأوروبي في مجالات الطاقة يجب أن يشمل توازن ثلاثي الجوانب تتمثل بمتطلبات الحكومات الخليجية ورغبات شعوبها والمصالح الأوروبية النفطية. لكن هذا لا يمنع من مشاركة الشركات الأجنبية ذات الجنسيات المتعددة، لكن وفق نماذج عقود نفطية حديثة تحفظ حقوق الدولة المنتجة والمستهلكة للنفط. الأمر الذي حفظ لقطر دورا مؤثرا في أسواق النفط العالمية.

كلمات مفتاحية :

حكومة قطر - شركة نفط قطر (البريطانية) – شركات النفط الأجنبية ذات الجنسيات المتعددة - إعادة المفاوضات النفطية

Abstract:

Objectives: This study sought to analyze the developments in the relationship between the government of Qatar and the Qatar Petroleum Company (British) from 1950 to 1976, a topic that historians have addressed only in narrow limits, as it was summarized by traditional motives that expressed the ruler's desire to increase the state's income. While the renewal of the contract was also largely driven by demands from the rest of the ruling family to share in Qatari oil revenues, the design of the original contract itself conflicted with high oil prices, which allowed the foreign company to resist participating in local development. In addition, there is a factor in the spread of a new political ideology in Qatar that was affected by the wave of the Arab nationalist movement and exacerbated by its connection with the idea of the producing countries nationalizing their oil.

Method: The researcher used the historical method to extrapolate information from original foreign documents and from Arab and foreign references, analyze it and then present it.

Results: The study concluded that the motives - which we studied and analyzed - imposed on the ruler of Qatar to re-negotiate over the original oil concession in 1935, none of them alone can give us a complete explanation for this phenomenon, and that re-negotiations were the best way of peaceful confrontation that The ruler followed it to gradually nationalize Qatari oil, which greatly affected the Qatari oil sector between the fifties and seventies. In addition, Arab-European cooperation in the fields of energy must include a three-pronged balance represented by the requirements of Gulf governments, the desires of their people, and European oil interests. However, this does not prevent the participation of foreign companies with multiple nationalities, but according to modern oil contract models that preserve the rights of the oil-producing and consuming state. Which saved Qatar an influential role in the global oil markets.

مقدمة :

تركز الأدبيات التاريخية حول اقتصاد قطر بشكل كبير على قطاع البترول وأثره على نهضة قطر في القرن العشرين، وهو أمر منطقي نظرًا لأهمية صادرات النفط في الاقتصاد القطري وأهمية قطر كمنتج لهذه السلعة في السوق العالمية. فبين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٦، أدى تعزيز الإنتاج النفطي الناتج عن عمليات إعادة المفاوضات النفطية بين حكومة قطر وشركة نفط قطر Qatar Oil Company، جنبًا إلى جنب مع طفرة أسعار النفط، إلى ارتفاع العوائد النفطية القطرية، وزادت سيطرة الدولة على صناعة النفط تدريجيا، حتى وقَّعت الحكومة اتفاقية مع الشركة الأجنبية عام ١٩٧٦، خولت بموجبها الحكومة السيطرة الكاملة على النفط القطري إن إعادة المفاوضات النفطية التي امتدت خلال هذين العقدين من الزمن أخذت حيزا مهما في تاريخ قطر الاقتصادي والسياسي، لذا فهو موضوع يحتاج إلى دراسة وتحليل.

لقد كان لتطور صناعة النفط في قطر أثر كبير على نهضة قطر الاقتصادية والعمرانية، وانعكس الأمر على دورها السياسي في الخليج والعالم، خاصة مع بداية الألفية الثانية. لذا تحاول هذه الدراسة البحث في الأسباب التي أدت إلى هذه النهضة في قطر. ولنبحث في إشكالية كيف تحولت قطر من دولة فقيرة تتحكم في نفطها الشركات الأجنبية إلى دولة نفطية غنية تتحكم في مصيرها وسياستها.

حاولت الباحثة الالتزام بخطوات المنهج التاريخي لاستقراء وتتبع تطور الأحداث وتحليلها وعرضها، وجاءت الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، واعتمدت الدراسة بالدرجة الأولى على الوثائق الإنجليزية الأصلية لشركة البترول الوطنية، من وثائق وزارة الخارجية البريطانية FO والمتعلقة بالنفط القطري، والموجودة بالأرشيف البريطاني بلندن.

المبحث الأول: اكتشاف النفط وتقييم الاتفاقية البريطانية -القطرية 1935

عانت قطر قبل اكتشاف النفط فيها في 14 يناير 1940، من أزمات اقتصادية كانت هي بالدرجة الأولى محصلة للظروف الاقتصادية المحلية والعالمية الصعبة التي أدت الى أزمة اقتصادية عالمية في أواخر العشرينيات، فقد كانت قطر كغيرها من دول العالم قد دخلت كسادا اقتصاديا نتيجة تأثير الانهيار الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الأولى. كما عانت قطر كغيرها من إمارات الخليج من تدهور تجارة اللؤلؤ الطبيعي التي كان اقتصادها يعتمد بالدرجة الأولى عليها، وكانت بريطانيا قد اجتهدت في منع تجارة الرقيق التي مثلت مصدراً من مصادر تمويل الاقتصاد في قطر[١]، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتزيد من ضعف الاقتصاد القطري. فقد كانت البلاد فقيرة لدرجة أن هجرها سكانها، واضطر الشيخ نفسه لرهن داره [٢].

ومما لا شك فيه أن توقيع اتفاقية نفط قطر 1935 مع الشركة الأنجلو – فارسية (البريطانية) بدا هو الحل الأمثل للخروج من هذه الأزمات، والتي جاءت بعد مفاوضات تعتبر هي الأطول بين المفاوضات النفطية لإمارات الخليج، والتي لا يسع المجال هنا لذكر تفاصيلها[٣]. لكن الجدير بالذكر، أن توقيع اتفاقية نفط قطر 1935 هو جزء من الصراع البريطاني الأمريكي حول نفط الخليج الذي بدأ قبل الحرب العالمية الأولى، فقد حرصت بريطانيا على أخذ تعهدات من معظم حكام الخليج بأن يكون للبريطانيين وحدهم حق التنقيب عن النفط في مشيخاتهم. ووفقا لذلك حصل المقيم السياسي البريطاني في بوشهر على تعهدات كتابية من شيوخ الساحل العربي بدأها حاكم الكويت عام 1913[٤]، وبذلك أخضعت كافة الإمارات والمشايخ الخليجية العربية للنفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي البريطاني. إلا أن الحرب العالمية الأولى أعادت توزيع الاقتصاد النفطي العالمي وبالذات في الشرق الأوسط، فمساهمة الولايات المتحدة في انتصار دول الوفاق وهزيمة ألمانيا في الحرب، ساهمت في تشكيل "ناد نفطي إمبريالي مقفل" مقتصرا على الدول المنتصرة بزعامة بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، كما وصفه الاقتصادي الروسي ألكسندر بريماكوف [٥]، وتمكنت الشركات الأمريكية من فرض نفسها من خلال اتفاقية الخط الأحمر (Redline

(Agreement عام 1928، وبفضل عروضها المغرية لحكام الخليج التي فاقت عروض شركات النفط البريطانية أن تحصل أولا على امتياز البحرين جارة قطر عام 1925، ثم في يوليو 1933 منح الملك عبد العزيز آل سعود شركة نفط استاندرد اويل كاليفورنيا الأمريكية Standard Oil of California (Socal) امتياز النفط في المنطقة الشرقية للمملكة السعودية رغم منافسة الشركات البريطانية له. كما حصلت نفس الشركة الأمريكية على حصة مشتركة في امتياز نفط الكويت مع البريطانيين عام 1934[٦]

وقبل توقيع اتفاقية نفط قطر عام 1935 مع الشركة الأنجلو – فارسية (البريطانية)، حاول الأمريكيون استغلال الموقف لصالحهم، فقامت الشركة الأمريكية بالتواصل سرا مع شيخ قطر آمله في تحقيق الامتياز بينهما. وقد ادرك الشيخ عبدالله بن قاسم حاكم قطر(1880 –1957) اشتداد الصراع في المنطقة على الامتيازات النفطية، لذلك أبدى الشيخ نوعا من الممانعة قبل توقيع مسودة الامتياز المعدة من قبل الشركة الأنجلو – فارسية محتجا بأنه سيدرس الأمر بما يتفق مع مصالحه ومصالح شعبه[٧]، وعندما عبر الشيخ عن رغبته في منح الامتياز للشركة الأنجلو – فارسية بشرط أن يمنح الشروط التي منحت للكويت والبحرين[٨]، كما عرض الشيخ عبد الله عدة مطالب رئيسية للبريطانيين، كان أهمها منح الحماية البريطانية الكاملة لقطر تخوفا من أي هجوم خارجي، وطالب بتزويد بلاده بالأسلحة والذخائر[٩]، هذا إضافة إلى إثارته نقطة أخرى مهمة تتعلق بالاعتراف بابنه حمد وليا للعهد من بعده[١٠]،، ومنحه خمسة آلاف روبية كعوائد[١١].

أزعجت مطالب حاكم قطر البريطانيون، مما أدى إلى توقف المفاوضات في أواخر أكتوبر ولم يتم التوصل إلى نتيجة نهائية، ولتحريك المفاوضات من جديد هدد شيخ قطر البريطانيون بأنه سيقبل بالعرض الأمريكي كبديل عن العرض البريطاني في حالة عدم الاستجابة لمطالبه، هذا ما دفع البريطانيون للتحرك بسرعة والموافقة على إعادة فتح المفاوضات من جديد. خاصة وأن شركة النفط الأنجلو– فارسية اعتبرت طلب الشيخ برفع عوائده إلى خمسة آلاف روبية "طلباً مبالغًا فيه "

رغم ذلك، نظرت له كطلب " مستوحى من توقعات المنافسة الأمريكية" التي تمثلها شركة كاليفورنيا[١٢]، وهو ما تخشاه بريطانيا.

وقد لجأ مسؤولو الشركة في البداية لأسلوب تهديد الشيخ بشكل غير مباشر أكثر من مرة ثم بالتهديد المباشر، فالبريطانيين رأوا في هذه المطالبات محاولة تهرب صريحة من الشيخ عن الموافقة في منح الشركة البريطانية حق الامتياز وربما رغبته بالاتفاق مع الأمريكان. لذا – في اللقاء الذي تم بين الشيخ وبين الوكيل السياسي في البحرين في 14–19 أكتوبر 1933 وجه الوكيل السياسي البريطاني تهديداً مباشراً لشيخ قطر غلفه بكلمة "تنبيه"، حيث حذره من الإصرار على شروطه باعتبارها غير عملية، والأهم، أن الوكيل السياسي البريطاني في البحرين ختم مقابلته بعبارة صريحة وهي "أن الحكومة البريطانية لن تسمح له بالدخول في أي نوع من المفاوضات مع أي شركة أجنبية وبأن مصلحته بأن يمنع أي وسيط من التعامل مع شركات أجنبية إلا بموافقة الحكومة البريطانية." [١٣] وهي إشارة صريحة للنص الرابع والخامس من معاهدة حاكم قطر مع بريطانيا عام 1916 التي تمت بعد اكتشاف النفط في في الساحل الشرقي للخليج عام 1908. حيث يمنع هذان البندان منح شيخ قطر أية امتيازات بأي شكل من الأشكال لأي كان دون موافقة بريطانيا[١٤].

وتحت الضغوط البريطانية وتهديد شيخ قطر بتفعيل بنود اتفاقية 1916 م، كان من المحتم ألا يتجاوز حاكم قطر القيود التي فرضتها الحكومة البريطانية بشأن امتياز النفط في إمارته، وأن يوقع اتفاقية النفط مع الشركة الأنجلو – فارسية البريطانية في ١٧ مايو 1935. وقد وفر الامتياز للشركة نظامًا ليبراليًا للغاية، لأن صمم بعوائق قليلة كانت تخدم مصلحة الشركة، فقد تم تنظيم العقد على أن يكون امتيازا حصريا للشركة يستمر 75 عاما. كما أن بنود الاتفاقية البالغ عددها 22 بندا تركزت في المقام الأول على حقوق الشركة وليست على حقوق قطر، حيث منحت الشركة حق التنقيب وإنتاج النفط وتكريره وبيع النفط والغاز الطبيعي وغيره من مشتقات النفط في جميع أراضي قطر، باستثناء المناطق الدينية أو الخاصة لمشروعات أساسية. بعبارة أخرى، وفق هذه الاتفاقية كانت للشركة كامل "حرية التشغيل" في أراضي قطر، دون أن يكون لقطر أي حقوق ملكية على

امتيازات التعدين المقدمة في أراضيها. كما أعفى الامتياز الشركة من الضرائب والرسوم فيما عدا الأشياء والأمتعة الخاصة بموظفيها وبالتجار البريطانيين القادمين الى إمارة قطر، كما أكدت الشركة على "تأمين مشغلي الامتياز" حيث أوجب على الشيخ حمايتها واختيار الحراس لها، على أن تدفع الشركة مرتباتهم[١٥]. في المقابل، أشارت بعض البنود من العقد لحقوق شيخ قطر؛ فمنحت الشركة الشيخ حق التفتيش على الشركة ومراجعة وتدقيق حساباتها كل ستة أشهر، وكان للشيخ الحق في إلغاء الاتفاقية إذا عجزت الشركة عن دفع المبالغ المتفق عليها، خلال ستة أشهر من تاريخ استحقاقها. كما سمحت الاتفاقية للشيخ باستخدام ما تنشئه الشركة أو تستعمله من موانئ وطرق وخطوط برق وتليفونات وأجهزة لاسلكي وسكك حديدية، وذلك دون مقابل وبالتسهيلات اللازمة، سواء لأعمال الشيخ الخاصة أو للأغراض الحكومية. ونصت الاتفاقية بناء على طلب الشيخ، بأن يكون تعيين العمال الذين تحتاجهم الشركة من رعايا قطر، أو ممن يوافق الشيخ عليهم، عدا الفنيين والمديرين ممن لا تجدهم الشركة في قطر[١٦].

وقد بدت المزايا التي قدمتها اتفاقية النفط مشجعة وكافية لبلد مثل قطر في بداية تكوينه الاقتصادي الحديث، لكن نظرة تحليلية لبنود اتفاقية النفط فيما يخص الناحية المالية للجانب القطري في مقابل الحقوق المالية الاحتكارية التي منحت للشركة البريطانية تدلل على أن الاتفاقية كانت جائرة بحق قطر لكونها غير متكافئة، فقد منحت المادة 4 من الاتفاقية الشيخ حقوق مالية جدا محدودة لنفط إمارته في مقابل الأرباح التي ستتمتع بها الشركة الأجنبية، مثل "رسوم الامتياز " الذي قدر فقط ب 400 ألف روبية عند التوقيع. خاصة إذا وضع في الاعتبار أن هذه الدفعة من المال هو تكتيك استخدمته الشركة كإغراء لتوقيع الاتفاقية. بالإضافة إلى 150 ألف عند نهاية كل سنة من السنوات الخمس الأولى للاتفاقية، وكذلك 300 ألف روبية كل سنة بعد ذلك وحتى نهاية الامتياز. وعند استخراج النفط فإن الشركة تدفع له أتارات أتاوات (ضريبة) جدا ضئيلة تقدر بثلاث روبيات عن كل طن نفط، ثم روبية ونصف عن كل طن من الإسفلت والأوزوكريت، وكذلك آنتين (أي 2/11 من الروبية) عن كل قدم مكعب تنتج من الغاز[١٧] .

وعلى الرغم من أن العقد البريطاني الأصلي لم يحقق مطالب الشيخ كلها إلا انه كان مؤاتيا للغاية لحاكم قطر، بسبب عدة عوامل أجبرت حاكم قطر للموافقة على بنود الاتفاقية القاسية، فحاجة قطر للسيولة المالية اضطرت الشيخ لقبول هذا المبلغ كغيره من حكام منطقة الخليج آنذاك بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها قطر، والتي آشرنا اليها آنفا. خاصة بعد وصول أنباء المقابل الذي كانت تدفعه شركة نفط كاليفورنيا الأمريكية للملك عبد العزيز آل سعود إلى مسامع حكام الإمارات الخليجية[١٨].

وفي الوقت نفسه، كانت قطر معرضة لمخاطر سياسية كبيرة، وهذا يفسر موافقة الشيخ على توقيع الامتياز آنذاك في مقابل الحماية البريطانية، حيث أثارت فكرة وجود النفط في قطر نشوب نزاع من قبل آل خليفة العائلة الحاكمة في البحرين مع القطريين بشأن حقهم في السيادة على منطقة الزبارة شمال شبه جزيرة قطر القريبة من البحرين[١٩]، بالإضافة لاحتجاجات وتهديدات ابن سعود الرافضة لمفاوضات البريطانيين حول اتفاقية النفط، مثيرا قضية الحدود مع قطر أيضا. هذا ما دفع الشيخ عبد الله بمطالبة البريطانيون قبل توقيع الاتفاقية النفطية، بمنح الحماية البريطانية الكاملة لقطر تخوفا من أي هجوم خارجي، ومطالبته إياهم بتزويد بلاده بالأسلحة والذخائر، وهي من ضمن مطالبه الرئيسية التي أشير إليه آنفا[٢٠]. وهو ما سمح للحكومة للبريطانية باستغلال معاهدة عام 1916، كقيد مانع للشيخ من التعامل مع الشركات الأمريكية التي قد تدفع أكثر. كما حرصت الحكومة البريطانية على ربط الحماية على قطر بحصول الشركة على امتياز نفط قطر[٢١].

بالإضافة لذلك، كانت هذه التنازلات التي اضطر إليها شيخ قطر قد تمت الموافقة عليها قبل الاكتشافات النفطية المهمة في حقل الدخان. حيث مازالت مخاطر استكشاف النفط الجيولوجية كبيرة للغاية في بلد ذا طبيعة قاسية جدا، وكانت البلاد تفتقر إلى أي بنية تحتية للنفط ليس فقط لاستخراج النفط، ولكن لنقله عن طريق خط الأنابيب لمسافات طويلة ثم شحنه إلى موانئ قابلة لاستقبال البواخر النفطية، والتي أيضا تفتقر لها قطر آنذاك[٢٢]. لذا، كان ما يزال يتعين على الشركة القيام بالكثير من الاستثمارات الكبيرة قبل الوصول إلى أي مستوى كبير من الصادرات وتحقيق أية

عوائد نفطية. كما لم يتوفر لقطر في الثلاثينيات خبراء وقانونيون وفنيون في شئون النفط خاصة في مجال الإشراف الإداري والفني على نشاط الشركة [٢٣]، والأهم من ذلك، وكما لاحظ محمد الرميحي[٢٤] "لم يكن وعي المجتمعات الخليجية وقتها قد تبلور لفهم أهمية النفط في الاقتصاد المحلي والعالمي، مما زاد من اطمئنان شركات النفط العالمية الكبرى التي أطلقت استثمارات بمئات الملايين من الدولارات لاستخراج النفط الخليجي لمصلحتها". إن هذه العوامل أيضا اضطرت شيخ قطر للموافقة على العقد البريطاني الأصلي 1935.

هكذا كان مجال "التوافق في المصالح بين الشركات النفطية الأجنبية وبين حاكم قطر عند عقد اتفاقية ١٩٣٥ ضيقا وغير مستقر، حيث فرضت من منطلق القوة الاستعمارية البريطانية، لذا جاءت شروطها مجحفة بحق قطر، فهل يستسلم حكام وشعب قطر مع تدفق النفط بكميات لم يكن أحد يتوقعها؟ هذا ما سنتتبعه في المبحث التالي والذي سيتناول بالتفصيل دوافع إعادة المفاوضات النفطية بين حكومة قطر وشركة نفط قطر من 1950 – 1976.

المبحث الثاني: تدفق النفط وتغير المعادلة

مع توقيع امتياز النفط الذي تمت الموافقة عليه في عام 1935 قامت الشركة الأنجلو – فارسية وفقا لشروط الاتفاقية بتحويل الامتياز إلى شركة امتياز البترول المحدودة (Petroleum) .Concession Ltd التي بدورها قامت بتشكيل شركة تابعة لها في نفس العام تحت اسم " شركة تطوير بترول (قطر) المحدودة .Petroleum Development (Qatar) Ltd [٢٥]، وبعد أربع سنوات من التنقيب المستمر أرسل الوكيل السياسي في البحرين في 14 يناير 1940 إلى الشيخ عبد الله رسالةٍ يهنئه فيها شخصيًّاً باكتشاف البترول في قطر. حيث ثبت وجود النفط بكميات تجارية في موقع دخان، الذي يعتبر من أجود الأنواع من حيث الكثافة والنوعية [٢٦]. لكن عمليات الحفر توقفت بسبب دخول بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، ثم استؤنفت من جديد في عام ١٩٤٧ م. وفي ديسمبر 1949 تم تصدير أول شحنة تجارية مستخرجة من حقل دخان القطري[٢٧].

ومنذ ذلك التاريخ أصبح الإنتاج النفطي يمثل الرقم الأهم في ميزانية الحكومة، فقد أصبح النفط أكبر سلعة مصدره للبلاد بحلول عام 1949[٢٨]، كما هو مبين في الشكل التالي:

جدول 1: الإنتاج النفطي القطري بين 1949 – 1960

السنة	جملة التصدير	نسبة الزيادة
1949	15,433	–
1950	1,546,420	986 +
1951	2,246,522	46 +
1952	3,222,670	43 +
1953	3,920,114	22 +
1954	4,546,576	16 +
1955	5,264,.22	16 +
1956	5,665,670	8 +
1957	6,488,352	15 +
1958	8,055,145	24 +
1959	7,857,630	2 –
1960	7,977,915	2 +

ملاحظة: الطن الطولي = 2,240 رطلا إنجليزيا.

المصدر: موزه الجابر، (2002)، *التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر1930-1973* ، مركز الدراسات والوثائق الإنسانية، ص. 191.

إن ارتفاع الإنتاج النفطي القطري الموضحة في الجدول لابد وأن يرفع إيرادات النفط القطرية أيضا خلال القرن العشرين، وقد استمرت أهمية إيرادات النفط حتى نهاية القرن العشرين ثم طغت عليها إيرادات الغاز الطبيعي خصوصا مع الألفية الثانية[٢٩]. وإن الأرقام في الجدول تثبت أن إعادة المفاوضات النفطية بين حكومة قطر وشركة نفط قطر التي بدأت عام 1950، كان لها دور كبير في ارتفاع الإنتاج النفطي القطري، لذلك، من المهم تحليل الدوافع التي أدت لإعادة المفاوضات النفطية بين حكومة قطر وشركة نفط قطر التي بدأت عام 1950، والتي أهمها الدوافع التالية:

الدافع الأول: مطالبات أفراد الأسرة الحاكمة بالمشاركة في عائدات النفط القطري

مع استلام حاكم قطر لأول دفعة إيجارات من الشركة عام 1949، بدا لبقية أفراد الأسرة الحاكمة أن النفط هو الكنز التي سيغير وضعهم المادي، لكن عوائد النفط كان تأثيرها محدودا جدا عليهم في البداية، مما أحدث إحباطا لدى أفراد الأسرة الحاكمة. كانت الإتاوات (العوائد) على قلتها تُدفع وفقا للعقد للحاكم مباشرة، دون أن يتطرق لنصيب أفراد الأسرة الحاكمة أو لتنمية قطر. مما أعطاه حرية الاستئثار والتصرف بالأموال دون بقية أفراد الأسرة. بالإضافة لذلك، كانت هناك أيضا أزمة ثانية لكنها سياسية تحدث آنذاك في القصر: فقد أثار موت حمد ابن حاكم قطر عبد الله آل ثاني في مايو ١٩٤٨ "أزمة خلافة" استمرت كما وصفتها جيل كريستل في شكل صامت لعقود[٣٠]. حيث كان التقليد الوراثي في الإمارة يفرض أن الابن البكر للحاكم يستلم الحكم، لذا كان من المقرر أن يصبح علي خلفا لحاكم قطر بعد والده الشيخ عبد الله آل ثاني، لكن الشيخ طلب من البريطانيين ضمن مطالبه خلال المفاوضات النفطية قبل توقيع اتفاقية 1935، أن تعترف بنجله الثاني "حمد" والذي كان لعدة سنوات يؤدي مهام الحاكم كولي عهد وخليفة له، وقد وافقت الحكومة البريطانية على الاعتراف بحمد وريثا له شريطة أن تمنح امتيازاً نفطياً للشركة[٣١]،، لكن نتيجة لوفاة حمد بمضاعفات مرض السكري، أصبح خليفة بن حمد البالغ آنذاك من العمر18 عاما (الذي أصبح الحاكم في ١٩٧٢) هو المرشح للحكم، لكن بسبب صغر سن خليفة، استقر رأي الشيخ عبد الله آل ثاني على ابنه "علي" كحاكم لقطر رغم كبر سنه، فقد كان علي يبلغ من العمر آنذاك ٥٦ عاما، و بناء على إصرار أفراد من فرع حمد، اضطر الحاكم الجديد علي أن يكتب رسالة تفيد بأن خليفة بن حمد سيكون وريثا لعلي[٣٢].

كلتا الأزمتان حفزتا الخلافات العائلية داخل الأسرة الحاكمة، ففي أغسطس قدمت مجموعة من آل ثاني المؤيدة لحكم خليفة التماساً إلى الشيخ لزيادة المخصصات. ثم انتقلوا الى أعمال الشغب وضرب العمال الهنود والباكستانيين التابعين لشركة النفط، والتهديد المسلح في حالة عدم زيادة الإعانات. كان هذا مباشرة عقب استلام الشيخ عبد الله لأول دفعة من العوائد النفطية عام 1949، وبعد توقيع الشيخ عبد الله في بداية أغسطس من نفس العام امتياز لقاع البحر في قطر مع الشركة البريطانية (Central Mining Investment Corporation Limited) وشركة النفط الأمريكية الفائقة The Superior Oil Company of America[٣٣].

في ظل هذه التهديدات القوية لجأ الشيخ لبريطانيا لحمايته خوفا من أي اضطراب داخل، ورأت بريطانيا من جهتها في هذه الأزمة فرصة لفرض النفوذ الذي تحتاجه الشركة من خلال تنصيب مستشارين لشركة النفط ووضع هيكل إداري قوي لها في قطر في وضع محلي مستقر وذلك قبل "أن يبدأ تدفق الأموال الضخمة " كما عبر جاكنز، الوكيل السياسي في البحرين، فقبل عام ١٩٤٩ لم تكن هناك إدارة وحكم الشيخ عبد الله حكما " أبويا تمامًا"[٣٤]، لذا تحركت بريطانيا بسرعة وبقوة، فأرسلت كعادتها أولا ممثلا عنها لتقييم الوضع، الذي كتب تقريرا مبالغا للوضع الغاضب في قطر، مؤكدا على أن الشيخ لم يكن أمامه خيارات كثيرة، سوى الموافقة على رفع علاوات الأسرة، لكنه في نفس الوقت احتاط بإرسال أمواله إلى الخارج. بعد ذلك تقدم الشيخ عبد الله بطلب لبريطانيا للتنازل عن الحكم والاعتراف بعلي وريثا له، لذا، استغلت بريطانيا الوضع لتفعيل المواد الخاملة من معاهدة ١٩١٦ المتعلقة بالرق والوجود البريطاني. وبالفعل في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ تم التنازل رسميًا عن الحكم لعلي، وشملت التسوية مميزات إضافية أهمها موافقة الحاكم الجديد على طلب مستشار للحاكم، وهو ما كان الشيخ عبد الله ممانعا له من قبل، بالإضافة لمنح الشيخ علاوات جديدة تخص معاشه الذي أصبح قدره 700,000 روبية[٣٥]، بعد أن كان خمسة آلاف روبية فقط[٣٦].

وبذلك بدا أن الأمور استقرت بعد فرض الحل بالأسلوب البريطاني، لكن الواقع العملي فيما بعد أثبت أن حل التنازل تحت ظل الحماية البريطانية للحاكم الجديد زاد من معارضة بعض أفراد العائلة للحاكم الجديد. لاسيما أن الشيخ علي عندما استلم الحكم، كانت الخزينة خاوية، مما اضطر الشيخ علي إلى التحول إلى الشركة للحصول على سلفة. لكن بحلول شهر سبتمبر، كان الحاكم قد أنفق معظمها على النفقات الأساسية للدولة وعلى الهدايا – المنازل والسيارات – لأقاربه، مما أبقاه في دين مستمر، ولم يكن قادرًا على تحمل أي التزامات جديدة، لذا ما إن مرت أشهر قليلة حتى عادت مطالبات أفراد الأسرة بنصيب متزايد من المخصصات النفطية للظهور من جديد واستمرت هذه المطالبات دافعا قويا طوال فترة إعادة المفاوضات. فتخوفت بريطانيا من اندلاع نزاعات عائلية واحتمالية تحولها إلى معارك مفتوحة مما قد يؤثر على أعمال الشركة واستقرار الوضع السياسي في قطر، وهذا ما دفع بريطانيا في إحدى المرات في عام ١٩٥٢ إلى إرسال فرقاطة إلى الدوحة لدعم الشيخ علي[٣٧]. وعلى الرغم من ذلك، استمرت مطالبات أفراد الأسرة بنصيب متزايد من

المخصصات النفطية، مما أرغم حاكم قطر في النهاية على الاستجابة لمطالبهم، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط والخلل في تصميم العقد الأصلي، كما سيتبين في تحليل الدافع التالي.

الدافع الثاني: تغير نظام تسعير النفط الدولي عام 1950

درس المؤرخون المهتمون بقضية تأميم الموارد العقود النفطية للتعرف على الأسباب والدوافع التي تدفع أي حكومة لإعادة التفاوض على تعديل بنود العقود النفطية الأصلية، وهي العقود التي يطلق عليها أيضا مسمى " العقود التقليدية" أو " عقود الامتياز" (Licenses / Concessions) وكانت هي العقود المفضلة من قبل الشركات العالمية النفطية طوال النصف الأول من القرن العشرين، والتي طبقت في دول العالم النامي في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية عامة وفي الخليج العربي خاصة[٣٨].

في هذا الإطار قدم مانزانو ومونالدي (Manzano and Monaldi) حججا مختلفة لتفسير هذه الظاهرة: فقد وجدا أن "هناك مشكلة مشتركة في تصميم عقود النفط مع حكومات الدول المنتجة للنفط ما قبل عام ١٩٤٣" [٣٩]. فهما يجادلان بأن قطاع النفط معرض تماما لإعادة التفاوض على العقود بسبب خمس خصائص خاصة تتمتع بها، وهي: ارتفاع تكاليف الغرق بينما هناك قليل من الاستثمار الجديد المطلوب، وعدم اليقين الجيولوجي عند منح العقود، وتركز الاحتياطيات في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة. ومع هذا فإن الخاصية الرابعة هي أهم عامل يؤدي الى إعادة التفاوض وهو تصميم العقود الأصلية المتعلقة بالإيجارات الكبيرة والإتاوات (rents / royalties) بدون أنظمة ضرائب تصاعدية[٤٠]. مما يجعل تصميم العقود الأصلية من ناحية الأطر الضريبية والتعاقدية العامة "ليست تقدمية" إذ أنها تمنع الحصول على الإيجارات والإتاوات بشكل أكثر كفاءة. بمعنى أنه نتيجة لهذه البنود عادة تحتفظ الشركة المستثمرة بإيجارات والإتاوات كبيرة، بينما الدولة المنتجة للنفط التي يفترض أن لها حق السيادة وحقوق الملكية على خزانات النفط في الواقع لها جزء بسيط في هذه الملكية.

وقد صاغ القانوني محمد يونس الصائغ (2010) هذه المشكلة باختصار بقوله " إن أهم ما يميز هذا النوع من العقود (الامتيازات) عن غيرها من الأشكال التعاقدية اللاحقة، هو الحق في

ملكية النفط المنتج والتصرف فيه". وبما أن هيكل وتوقيت العقود ما قبل عام ١٩٤٣ تم تصميمها على أساس سيناريو السعر المنخفض، حتى عندما تتضمن العقود تكاليف رأس المال وتقاسم الأرباح للحكومة[٤١]. لذلك من الناحية العملية، عندما تكون هناك زيادة كبيرة في سعر النفط الدولي هذا سيكون له تأثير على الإنتاج على المدى الطويل والإيجارات والإتاوات. إذ يكون هذا حافزا للدولة للتراجع عن هذا العقد الذي أبرم عندما كانت أسعار النفط أقل، في سبيل الحصول على نسبة أكبر من الإيجارات والإتاوات للشركة. وبما أن الملكية التي تعتبر العنصر الأساسي في هيكل ضريبة النفط لمعظم الدول المنتجة للنفط عادة نسبتها صغيرة، ومن ثم فهي ليست مناسبة تمامًا للحصول على إيجارات والإتاوات مرتفعة. يضاف لذلك مشكلة الإيجارات والإتاوات المتقلبة بسبب تقلب الأسعار، وهي الخاصية الخامسة حسب مانزانو ومونالدي لإعادة التفاوض النفطي. نتيجة لهاتين الخاصتين الأخيرتين، فإن الأنظمة المالية تجد صعوبة في الحصول على إيجارات وإتاوات النفط في سيناريوهات أسعار مختلفة. لذا، تفضل الشركات تصميم العقود الأصلية على أسس إيجارات وإتاوات ثابتة، لكنها منخفضة. لذا، فإنه في كلا الحالتين، يكون هيكل الضريبة القائم على حقوق الملكية ليس تصاعديًا، نتيجة لهذه الأسباب[٤٢].

وبالنظر إلى الخصائص الثلاث الأولى فالنقاش السابق حول تقييم اتفاقية نفط قطر الأصلية 1935 أشار إلى بعض جوانبها، حيث أنها تتشابه كثيرا مع حالة قطر. أما بالنسبة للخاصية الرابعة والخامسة والتي ركزت عليها دراسة مانزانو ومونالدي، فمن المهم أن نتذكر هنا أنه كان هناك خللا واضحا في العقد الأصلي 1953، إذ كانت صيغة العقد في حقيقته صيغة احتكارية تنسحب على الإيجارات والإتاوات والسعر والإنتاج والتسويق.

لكن بداية الخمسينيات تدخلت عدة عوامل للدفع بإعادة التفاوض لتعديل صيغة العقد الأول: من أهم هذه العوامل تغير نظام تسعير النفط الدولي الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الخليجي منذ عام 1950. فقبل هذا العام، كان نظام تسعير النفط الدولي منهارا نتيجة لنظام الكارتلات الذي طبقته الشركتين الكبيرتين متعددة الجنسيات جيرسي ستاندرد – إكسون وروايال داتش شل(Standard Oil of New Jersey (Esso), and Royal Dutch Shell). هاتان

الشركتان كانتا من ضمن "الأخوات السبع"، إلا أنهما متقدمتان بوضوح عن الشركات الخمس الأخرى في العالم و أيضا في الشرق الأوسط، فقد كانتا حتى عام 1950 تسيطران على صناعة النفط الدولية لأنهما تقاسمتا أسواق النفط وفقا لشروط اتفاقية " أكنا كري" (Achnackry)لعام 1928،، وكنتيجة لسياستهما الاحتكارية، في عام 1945 بلغ سعر البرميل العربي 1,20 دولارا فقط[٤٣].

إن هذا السعر يعكس حقيقة مؤلمة للغاية بالنسبة للعوائد التي كانت تجنيها دول وإمارات الخليج من نفطها. فلقد استفادت هاتين الشركتين في جني أرباح إضافية عالية من نفط منطقة الخليج لكونها منخفضة التكاليف وذلك من خلال فرضها لنظام التسعير الدولي القائم على معيار مقياس الخليج– تكساس"Gulf–plus cartel system "للمعاملات العالمية. ظهر هذا المعيار في نفس الوقت الذي أمد فيه الخام الأمريكي العالم. لذا يستند هذا المعيار إلى عروض الأسعار المنشورة من حقول نفط تكساس "زائد" تكاليف النقل الخاصة من الخليج المكسيكي. بناء على هذا المعيار، كانت النفط الخليجي وعموم نفط الشرق الأوسط يسعر كما لو كان منتج في منطقة خليج المكسيك، إذ تقوم الشركات المنتجة ببيع النفط الخليجي للمستهلكين بناء على أسعار رأس بئر تكساس وبنفس قيمة النفط القادم من خليج المكسيك (السعر المعلن) . مما جعل أسعار النفط موحدة وبتكاليف مسافة نقل وهمية[٤٤]. وبالتالي فإن الأسواق المستهلكة للنفط تدفع أكثر من كلفة الإنتاج والنقل الحقيقي الفعلي لنفط الخليج العربي المنخفض التكاليف.

لكن سياق الحرب العالمية الثانية والتحولات الاقتصادية والسياسية التي نتجت عنها، وتزايد دور نفط الشرق الأوسط لسد الاحتياجات العالمية بالأخص الغربية، وفقدان الولايات المتحدة أهميتها كدولة مصدرة للنفط، كل هذه العوامل غيرت بشكل جذري هيكل سوق النفط. وأحدثت تغييرا هائلا في نظام الكارتل السابق الموحد للشركتين المتنفذتين في الشرق الأوسط. فقد ارتفعت أسعار النفط في أمريكا. ونتيجة لسياسة مارشال الداعمة للأوروبيين في إطار برنامج الانتعاش الأوروبي لما بعد الحرب الثانية وبناء على سياسة الرئيس ترومان النفطية الجديدة الرافضة للاحتكار، اضطرت الشركات الكبرى لقبول الشركات النفطية الصغيرة في امتياز المملكة العربية السعودية.

ورأت الشركات الكبرى أنه من الضروري أن تعدل في أسعار العقود في الشرق الأوسط بما يتماشى مع أسعار تكساس المستقبلية. لاسيما وأن نفط المنطقة بين 1949 – 1950 كان يمثل أكثر من سدس إجمالي الإنتاج العالمي، ودار نقاش طويل حول السعر الذي يجب على كل شريك دفعه مقابل النفط الخام المكتسب بالتناسب مع الأسهم الرأسمالية المعنية في أرامكو. على أثر هذا النقاش، تم السماح بالتعديلات قصيرة الأجل لأسعار النفط الخليجي مما تلاشى معه معيار Gulf– plus، إذ قدرت رسوم الشحن على أساس السفر الحقيقي وسعر صافي الاسترداد، مما فتح الطريق لفرض أسعار مختلفة في وجهات مختلفة، انعكست على زيادة أسعار النفط إيجابيا. فاعتبارًا من عام ١٩٤٩، التزمت جميع الشركات بالأسعار الرسمية الممولة من خطة مارشال البالغة ٢.٠٣ دولار بعد أن كان سعر النفط في عام 1945قيمته 1,20 دولار فقط، ثم في عام ١٩٥٧ وصل إلى حوالي ٣.٠٠ دولارات[٤٥].

وبما أن شركات النفط متعددة الجنسيات كانت تستند في معاملاتها على أساس عقود طويلة الأجل، هذا أعطاها الفرصة لعدم الإفصاح أبدًا عن الأسعار المستخدمة في هذه العقود، حيث اعتبرت شركات النفط هذه المعلومات سرًا تجاريًا[٤٦]. لهذا السبب لم يبلغ حاكم قطر بالأسعار الفعلية للنفط في العقد الأصلي رغم أن الشركة أعطت الشيخ حق الاطلاع على كشوفات الشركة. في الوقت التي كانت قطر في أمس الحاجة لدفعات أكبر من المال النفطي. وكما ذكرنا آنفا، حكومة قطر كغيرها من حكومات الدول المنتجة في الشرق الأوسط في فترة ما قبل الخمسينيات لم تكن تكثرت بمستويات الأسعار، فالمبلغ المقطوع الصغير الذي لا يتجاوز ٣ روبيات من الذهب عن كل طن منتج من النفط كان مقنعا لها آنذاك، لكن مع بلوغ أخبار ارتفاع أسعار النفط لحكام الخليج ارتفعت مطالب شيوخ إمارات الخليج عموما ومن ضمنهم شيخ قطر بزيادة إيجارات النفط الممنوحة لها وبزيادة الإنتاج، لا سيما وأن شيخ قطر كان مدركا بأن باستطاعة حقول نفط قطر إنتاج نفط أكثر مما أنتج بالفعل منذ سنة 1949. فلم تمثل قطر سوى جزء صغير من انتاج الشرق الأوسط.

وقد فسر القانوني محمد يونس الصائغ (2010) اكتفاء الشركات الأجنبية بإنتاج كميات محدودة من نفط الدول المنتجة بالتالي " أن عقود الامتياز الأولى لم تكن تتضمن نصوصاً تلزم

الشركات المتعاقدة بأن تتخلى عن أية أجزاء من مناطق الامتياز غير المستغلة[٤٧]. مما سمح لهذه الشركات بأن تحتفظ بمساحات شاسعة وتجمد جزءاً كبيرا منها بدون استغلال لكي تتجنب منافسة الشركات الأخرى. وكان من شأن ذلك تقييد سلطة الدولة في استغلال الثروات النفطية الكامنة في هذه المناطق." ولقد تنبه صناع القرار في قطر لهذه المسألة أيضا، فبعد أن عادت شركة النفط للإنتاج في عام ١٩٤٧ وحتى نهاية عام ١٩٤٩ قامت بمعالجة المصفاة حوالي ٧٥٠ برميل فقط من البترول المعالج من 527, 923 برميل المجموع الإجمالي لإنتاج الشرق الأوسط[٤٨].

إلا أن تصميم العقد يظهر خللا آخر صارخا، فهو لا يلزم شركة البترول العاملة في إراضي قطر بنشر أرقام الاحتياطي المقدر، مما جعل من المستحيل أيضا معرفة هذا الاحتياطي بدقة، فالشركة هي المتحكم الفعلي في صناعة النفط القطري لسيطرتها على عملية زيادة الإنتاج لتعويض النقص مثلا في الإنتاج في مناطق أخرى أو تقليله. لذلك، حصدت الشركة استثمارات بمئات الملايين من الدولارات نتيجة استخراج النفط في قطر، بينما لم تحصل قطر إلا على القليل. لذلك كان ارتفاع أسعار النفط من عام 1950، وعدم معرفة الاحتياطي الفعلي لنفط قطر، مع تزايد مطالبات أفراد الأسرة الحاكمة بالمشاركة في عائدات النفط القطري، كان هذا مبررا قويا لحاكم قطر للمطالبة بتعديل اتفاقية 1935 الأصلية للحصول على عوائد أعلى.

الدافع الثالث: تخبط سياسة الشركة وموقفها من المشاركة في التنمية المحلية

مشكلة أخرى جديدة ظهرت هي الاختلافات والتناقض في أسلوب تعامل وزارة الخارجية في لندن وشركة نفط قطر مع الشيخ علي الحاكم الجديد. هذه المشكلة بدت وكأنها نتيجة لعدم وجود مسؤول سياسي بريطاني في قطر كما هو الحال في البحرين أو الكويت. فحتى أوائل عام ١٩٥٠، كانت ماتزال الشركة تتعامل مع الشيخ مباشرة. ولكن هذه المشكلة كانت في حقيقتها لها شقين: الأول ذات صلة " بالبيروقراطية البريطانية المتبعة في سياستها الخارجية "، فبمجرد أن تبدأ الشركة البريطانية في التنقيب عن النفط في الإمارات الخليجية، تشرع بإدخال نظامها البيروقراطي: من خلال مطالبتها للحاكم بفرض جهاز مالي يدير ويراقب الشئون المالية للإمارة. في المقابل، قاومت

الشركة كل فرصة لإشراك نفسها في التنمية المحلية، وهو الشق الثاني لهذه المشكلة. وهذه المشكلة وإن كانت جزئية في البداية لكن مع مرور الوقت ستثبت مدى تأثيرها على إعادة المفاوضات.

فيما يخص الشق الأول من المشكلة، الواقع أن البريطانيون أرادوا فرض ميزانية للإمارة لاقتناعهم بأن هناك خلل في الإدارة المالية لشيخ قطر، لأن الشيخ عبد الله ترك خزينة الإمارة خاوية بعد استقالته من الحكم، في السابق لم تكن هناك إدارة منظمة وكان مسؤول الدولة الوحيد عمليا هو مدير الجمارك، كما أثارت مسألة المطالبة بمزيد من المخصصات لكل من الشيخ علي نفسه وأقاربه قلقًا كبيرًا للسلطات السياسية. لكن الشيخ علي لم يكن متقبلا لفكرة الميزانية، هذا ما سبب بداية التوتر بين الشركة ووزارة الخارجية، خاصة بعد أن اضطر الشيخ علي لطلب سلفة من الشركة بعد تنصيبه مباشرة، وافقت الشركة على تقديم أموال للحاكم الجديد تحت ضغط وزارة الخارجية في لندن. لكن بعد فترة، عدلت وزارة الخارجية عن رأيها ورأت أنه من الأفضل عدم دفع السلفة بحجة أن ذلك ضروري من أجل الضغط على الحاكم للموافقة على وضع ميزانية للإمارة وأن يكون هناك سيطرة مالية مشتركة من قبل مستشار الشركة، لكن الشركة استمرت بالدفع استياءً من وزارة الخارجية[٤٩].

وأمام موقف الشيخ علي الرافض لفكرة الميزانية، لم يكن أمام وزارة الخارجية سوى الاعتماد على الكولونيل بلانت (Plant) كمستشار للشركة لإقناع الشيخ بالفكرة، الذي اختير لتحمل هذه المسؤولية الكبيرة رغم خبرته الإدارية المحدودة. وقام بلانت في عام ١٩٥٠ تحت ضغط متكرر بوضع ميزانية "قاسية للغاية" مرفوضة بتاتا من الوزارة. في ظل هذا التوتر، وكنتيجة لحاجة الشيخ علي لمزيد من المال، لاسيما أن المطالبات مستمرة من أفراد الأسرة الحاكمة بزيادة المخصصات، فضل الشيخ علي التعامل المباشر مع الشركة، ليطالب بتعديل بنود الاتفاقية الأصلية لعام 1935 لرفع المخصصات له ولعائلته[٥٠].

الأهم من ذلك، أن مقاومة الشركة كل فرصة لإشراك نفسها في التنمية المحلية، زاد من حدة هذا التوتر، إذ كانت سياسة الشركة على عكس الدول المجاورة كالمملكة العربية السعودية والبحرين، حيث ساعدت شركات النفط الأمريكية الحكومة في تنفيذ خطط التنمية العامة للبلاد، من خلال

تقديم المشورة الفنية والمدفوعات المسبقة على حساب عائدات النفط المستقبلية. فقدمت الشركات فنيين وآلات وبذور للبرامج الزراعية، ونصبت مرافق طبية وتعليمية وأقامت أعمالا للاستخدام العام بالإضافة لطرق جديدة. [٥١]. خلق هذا الأمر تناقضا آخر بين سياسة الشركة ووزارة الخارجية خاصة تجاه تنمية قطر، فبينما كانت وزارة الخارجية تدفع الشركة نحو المشاركة في التنمية المحلية، لأنها رأت أنه من الضروري أن يكون للإمارة خدماتها المستقلة عن الشركة على المدى الطويل. لكن اقتناع وزارة الخارجية بعدم اعتماد الإمارة على الشركة في الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات كان ضد ما نصت عليه بنود العقد الأصلي لامتياز النفط الذي وضعته الشركة. وكانت وزارة الخارجية مدركة تماما بأنها ليس لديها أي وسيلة لإجبارهم على القيام بذلك. فالشركة في النهاية هي شركة خاصة وليست ملك للحكومة البريطانية. لذا استخدمت وزارة الخارجية أسلوب التحذير أمام تعنت الشركة. محذرة من أنه إذا لم تتعاون الشركة، فقد تصبح قطر مثل المملكة العربية السعودية أو بلاد فارس، حيث يمكن للحكومة الضغط على الشركات من أجل تأميم نفطها[٥٢].

وكشرط للموافقة في سبيل إدخال بعض الرقابة المالية، اشترط الشيخ علي البريطانيون إعادة المفاوضات النفطية لتحقيق التنمية التدريجية في قطر، ولم يتم تخطيط أول ميزانية حقيقية لقطر إلا في أواخر عام ١٩٥٢، أي بعد تعديل بنود الاتفاقية الأصلية لعام 1935، وبعد وصول هانكوك المستشار الجديد إلى الدوحة. الذي بحلول عام ١٩٥٤، أنشأ نواة نظام للمحاسبة الحكومية والرقابة المالية. لإقامة تمييز بين الإيرادات العامة والخاصة للحاكم، أي أخذ حصة محددة من الإيرادات – ربعه للحاكم، وثلاثة أرباع الحساب للدولة، وتم إنشاؤه بالاشتراك مع المستشار[٥٣].

الدافع الرابع: التأثيرات الإقليمية:

في بداية الخمسينات، كانت الحركة القومية العربية المعادية للمستعمر الأوروبي في البلاد العربية في أوج انتشارها، وكون قطر دولة عربية، وبحكم قربها من الكويت التي كانت إحدى مراكز الحركة، كان لابد وأن تصلها موجة هذه الأفكار القومية الجديدة. وفي الوقت الذي كانت أفكار القومية العربية تنتشر في الخليج وفي قطر، اشتد صراع القوى الوطنية في بعض الدول المنتجة للنفط في العالم وبالأخص في أمريكا اللاتينية ضد استغلال الشركات العالمية لنفطها، وكان مبدأ

مناصفة الأرباح النفطية الذي نجحت فنزويلا في فرضه على الشركات العاملة داخل فنزويلا في نهاية الأربعينات سببا قويا في حث هذه الدول للمطالبة بتأميم نفطهم أو على الأقل تعديل بنود اتفاقيات ما قبل الخمسينيات المجحفة، وكان لتأميم شركات النفط العاملة في إيران على يد محمد مصدق ١٩٥١ أثره البالغ على الدول العربية الخليجية النفطية[٥٤].

تدريجيا نمت فكرة القومية العربية وكان لابد من نمو المعارضة للشركة البريطانية أيضا داخل قطر. ففي عام ١٩٥٦، واجه الشيخ علي معارضة بشكل جديد تؤمن بالفكر القومي العربي يقودها مثقفون قطريون. حاول الشيخ منع العمل السياسي[٥٥]، لكن في ١٦ أغسطس انضم لهؤلاء القوميين مجموعة من العمال الغاضبين من سوء معاملة شركة النفط، ثم انضم اليها العديد من الشيوخ من أفراد الأسرة الغاضبين على سياسية التوزيع البريطانية للعوائد النفطية. وكان من بينهم أحمد ابن الشيخ علي والقائم بأعماله. وبذلك شكلوا جبهة معادية قوية للبريطانيين يصعب مواجهتها. رغم هذا الغضب انتهت المعارضة في ذلك اليوم بقيام أحمد، بتفريق الحشد مع الخدم[٥٦].

رغم ذلك، اندلعت مزيد من المظاهرات، ثم تعرض مدير مسؤول الدولة الوحيد آنذاك حسب وصف البريطانيون في أكتوبر لهجوم مسلح، على أثره قام الشيخ باعتقال قادة المعارضة، وجلد أحدهم. تحت هذه الظروف، بدأ الشيخ علي يتحدث عن التقاعد، وسلم مزيد من المسؤولية لابنه أحمد. لكنه تراجع عن قراره بعد إصداره في أواخر عام ١٩٥٦ مرسوم يقضي بتنظيم قوة الشرطة لدعمه. وبحلول أواخر الخمسينيات، تحركت الشركة لمساندة الشيخ بقوة شرطة تابعة للشركة ضمت ١٠٠٠ رجل تحت إمرة الضباط البريطانيون، هدفها الحفاظ على القانون والنظام في داخل قطر، وحراسة معسكرات ومنشآت شركات النفط [٥٧].

المبحث الثالث: شيخ قطر والحلول السياسية

نتيجة للدوافع الأربع المشار إليه بعاليه بدأ موقف حاكم قطر تجاه شركة النفط يتغير أيضا منذ الخمسينيات، مع ملاحظة أن وضع قطر كان مختلفا تماما عن إيران والعراق. إذ كان الوضع السياسي في قطر لا يسمح بتاتا باستخدام الأسلوب الثوري المطالب بالتأميم النفطي الذي اتبعته إيران والعراق ومن قبلها بعض دول أمريكا اللاتينية المنتجة للنفط. بينما الخيار الثاني كان تقليديا

أكثر يتجه إلى المفاوضة مع شركات النفط كما فعلت السعودية والكويت الذي سمح لها بمشاركة الشركة في الاقتصاد النفطي تدريجيا. فقد نجحت إعادة مفاوضات الحكومة السعودية مع شركة أرامكو الأمريكية وكذلك مفاوضات الكويت مع شركة نفط الكويت المحدودة في عام 1951 في المشاركة بالربح مناصفة في نفطها[٥٨].

أدرك صناع القرار في قطر إن إعادة التفاوض على الاتفاقيات في مجال النفط والطاقة هي كما عبر عنها أنطونيو فالكو (Antonello Falco) بأنها " الطريقة غير المؤلمة للمواجهة لاستعادة توازن الموقف التعاقدي"[٥٩]، خاصة في حالة دولة صغيرة كقطر. فإعادة المفاوضات في نهاية الأمر كما لاحظ أنطونيو فالكو هي "تقنية لإدارة المخاطر، بحيث تسمح هذه التقنية للطرفين بالحفاظ على العلاقة التجارية المعدلة بينهما" لا سيما في ضوء استثمار طويل الأجل، وبالتالي "تجنب اتخاذ إجراءات حاسمة" أي تجنب العقوبات التي تفرضها الشركات الأجنبية"[٦٠]. كالذي حدث لتجربة مصدق الايرانية التي انتهت بتدخل المصالح النفطية الأمريكية في إيران وتعاونت مع الأوربيين لفرض حصار نفطي على إيران ولإسقاط حكومة مصدق عن طريق ما عرف لاحقا باتحاد الشركات الكونسورتيوم[٦١]. نتيجة لهذه العوامل كان من المناسب لقطر اختيار إعادة المفاوضات بدلا من المواجهة المباشرة.

كان للأحداث المتلاحقة بداية من موقف الشيوخ الغاضبين، وتهديدات القوميين التي تلقتها الشركة عام ١٩٥٦ من العمال وعامة الشعب مع ظهور حركات التحرر والأحزاب القومية وتأميم النفط والأحداث التي نتجت عنها كان لها أثرها على موقف البريطانيين واضطرارهم لإعادة المفاوضات. فهذه التهديدات في حقيقتها كانت انعكاس لما كان يحدث في المنطقة خارج قطر، أي في حقول النفط البعيدة. التي لم تستطع بريطانيا الضعيفة سياسيا واقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية من احتوائها، رغم تحالفها مع أمريكا في " حلف بغداد" الذي كان هدفه الرئيسي الحفاظ على المصالح الغربية في الشرق الأوسط، وبالذات النفطية[٦٢]، أي انقلب الوضع، فبعد ان كانت أمريكا هي العدو الطامع في مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط، أصبحت الحركات التحررية القومية للشعوب العربية هي العدو. لكن تحالفها مع أمريكا لم يكن كافيا لصد الهجمات القومية ومطالبات

الشيوخ بإعادة المفاوضات. فاضطرار أمريكا القوية أيضا للدخول في مفاوضات مع الدول المنتجة للنفط كالسعودية والكويت مثلا وكما ذكرنا آنفا، أرضخ بريطانيا في النهاية على إعادة تقييم موقفها من العقد الأصلي لكن في حلقات تدريجية.

إذ مكنت شيخ قطر في 1سبتمبر عام 1952 توقيع اتفاقية تقاسم الأرباح الجديدة مناصفة بين الحاكم وشركة تنمية البترول (قطر) المحدودة[٦٣] . وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٥٢، تم إبرام هذه اتفاقية بموجبها وافقت بريطانيا على نقل امتياز النفط القاع البحري من شركة شل للاستكشاف الخارجي المحدودة الى شركة شل قطر المحدودة .Shell Co. of Qatar Ltd وذلك وفقا لمبدأ مناصفة الأرباح أيضا، وفي ١٧ أغسطس ١٩٥٥ وقعت الحكومة القطرية على اتفاقية سعرية جديدة مكملة لاتفاقية ١ سبتمبر ١٩٥٢[٦٤]، ثم عام 1958وقعت الحاكم اتفاقية جديدة حصلت قطر بموجبها على مبلغ كبير كمبلغ تعويضي عن متأخرات ضريبة الدخل وأرباح النفط القطري، ووافقت الشركة على زيادة سقف الإنتاج تحت ضغط الشيخ، بحجة إنجاز المشروعات التنمية الأساسية، لكن الشركة لم تستطع أن تزيد الإنتاج خشية تأثر الاحتياطي، كما، أعلنت شركة نفط قطر بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦١عن تخليها عن الأراضي منطقة الحدود الجنوبية التي لا يوجد احتمال لاحتواءها على النفط التجاري، لذلك قام شيخ قطر بتوقيع اتفاقية امتياز جديدة في ١٥ سبتمبر ١٩٦٣ مع شركة كونتيننتال أويل قطر الأمريكية للبحث عن النفط في هذه المنطقة و تقاسم أرباحها[٦٥]، كما جدد الشيخ مطالباته بزيادة الإنتاج مرة أخرى في عام 1961، لكن الشركة لم تستطع أن تزيد الإنتاج خشية تأثر الاحتياطي، لكنها اضطرت لتلبية طلب الشيخ في نهاية الستينيات، حيث بلغت الزيادة 9 مليون طن[٦٦]. وفي عام 1971، حدث تطورين عالمين مهمين ساعدا أيضا قطر على السيطرة الكاملة على نفطها، الأول اعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج، وانتهاء التزاماتها السياسية تجاه المنطقة، والثاني: في نفس السنة، نجحت منظمة أوبك رفع نسبة أرباح الدول الأعضاء المنتجة للنفط إلى 55٪ كحد أدنى، وزيادة الأسعار المعلنة، وطالبت بمبدأ المشاركة في التملك بين الدول والشركات، لكون هذه الدول أيضا تعاني من تناقض مصالحها النفطية مع شركات النفط الأجنبية، نتيجة لذلك، ارتفعت حصة الحكومة القطرية لتبلغ 60٪ عام 1974، وفي عام ١٩٧٦ وقعت الحكومة القطرية اتفاقية مع الشركة التي مكنت الحكومة من السيطرة الكاملة على النفط القطري[٦٧].

الخاتمة:

استطلع هذا البحث تحليل الدوافع المعروفة ثم الكامنة خلف إعادة المفاوضات النفطية القطرية ما بين حكومة قطر وشركة نفط قطر بين 1950 –1976 في ظل عدم وجود دراسات سابقة. وتبين أنه عندما تكون هذه العوامل مجتمعة تفرض على الدولة بأن هناك حاجة لدورة استثمار جديدة مع الشركة النفطية الأجنبية، لذلك بدأت الدولة بالمطالبة بزيادة الضرائب بطريقة سلمية وذلك خشية ردود الفعل القاسية من الشركات الأجنبية، لكن قوة هذه الدوافع مجتمعة تضطر الدولة مع الوقت الى رفع سقف مطالباتها بتحرير قطاع النفط بشكل كامل من الشركات الأجنبية النفطية. رغم أن الشركات الأجنبية تلجأ لاستراتيجيات مختلفة للتحايل على هذه المطالب.

وبشكل عام، تغير قطاع النفط القطري بين الخمسينيات والسبعينيات، عندما قامت الحكومة بتنفيذ مطالباتها بتطوير السياسات الاقتصادية وتنفيذها، لكن التطور بسبب النفط كما يتضح من جدول الإنتاج النفطي القطري بين 1949 – 1960 السابق كان محدودًا في الخمسينيات من القرن الماضي لأن عائدات النفط كانت محدودة. لكن على المدى الطويل، بدأت تظهر آثار التطور الذي شارك فيه الشعب القطري من خلال توسع دوره في صناعة النفط. ورغم انه قد يظهر تطور صناعة النفط في نطاق ضيق مقارنة بالتطور الفعلي لقطر في الألفية الثانية، لكن بالمقارنة مع الوضع الاقتصادي السيئ للغاية في قطر قبل عائدات النفط، يبدو أن زيادة مشاركة الدولة في صناعة النفط قد لعبت دورًا كبيرًا في ذلك الوقت في تنمية قطر اقتصاديا.

كذلك، لا يمكن فهم استراتيجية النفط طويلة المدى للشركات متعددة الجنسيات دون النظر إلى تأثير سياساتها الاقتصادية الحمئية التي أدت إلى السيطرة على النفط. فحتى نهاية القرن العشرين، ظلت هذه الشركات مهيمنة في البلدان الصناعية المستوردة للنفط ومن ثم في الاقتصاد النفطي العالمي. رغم ذلك ستستمر رغبات الحكومات والشعوب الخليجية في التأثير على الظروف التي تحصل بموجبها البلدان المستوردة على موارد الطاقة. بناء على ذلك، يمكن الاستنتاج ان السعي إلى تطوير صور التعاون العربي والأوروبي في مجالات صناعة النفط في الخليج يتطلب تحقيق توازن ثلاثي، بمعنى انه يجب أن يشمل توازن ثلاث جوانب رئيسية وهي: متطلبات

الحكومات الخليجية ورغبات شعوبها والمصالح الأوروبية النفطية. وذلك بهدف المحافظة على مصادر الطاقة لحماية الإنسان الخليجي ودعم مشاريع التطور الصناعي والدولي بما يحقق النماء والاستقلال لدول وشعوب الخليج.

كما ان إعطاء امتيازات للشركات للتنقيب عن النفط في بعض الدول الخليجية يجب أن لا يكون محصورا في الشركات الأوروبية فقط، وإنما يشمل كذلك الشركات الأمريكية أو الصينية أو اليابانية، بشرط أن يكون وفق عقود نفطية حديثة ذات بنود عادلة لكلا الطرفين، مما يساهم في ضمان استقرار أسواق النفط من أجل تأمين إمدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة من البترول للمستهلكين، بعيدا عن الاحتكار الأناني، ووفق دخل ثابت للمنتجين وعائد عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون في صناعة البترول، وهو ما يتفق تماما مع الهدف الثاني من الأهداف الرئيسية لمنظمة أوبك[٦٨]، هذا ما يسمح لدول الخليج بأن تكون دائما عاملا مؤثرا وهاما اقتصاديا وسياسيا في الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية.

الهوامش:

[1] IOR/R/15/2/143, 'File 1/A/5 III Administration. Qatar Affairs, 10 Jun 1944-6 Jan 1946: [6r] (16/440).

[2] Mirabella, Valentina, (2014). *The Qatar Oil Concession ushers in a new era for British Relations with Doha*, Retrieved May 26, 2020, https://www.qdl.qa/en/qatar-oil-concession-ushers-new-era-british-relations-doha

[٣] كان من أهم خطواتها إرسال البريطانيون بعثة بقيادة نائب شركة النفط الأنجلو – الفارسية عبد الله وليمسون (A. Williamson) لقطر لبدء المفاوضات النفطية في مايو 1933، انظر:

IOR/R/15/1/626, 'F-82 82/27 I: QATAR OIL',11 Sep 1925-23 Feb 1934, [152r] (328/730) - [154r] (332/730).

[٤] جمال زكريا قاسم، (1973). *تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1914-1945*، ج.3، دار الفكر العربي، ص.5.

[٥] ألكسندر بريماكوف، (1984)، *نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية* (بسام خليل، ترجمة؛ ط. 1). بيروت، ص. 8.

[٦] محمود شاكر، (2005). *موسوعة تاريخ الخليج العربي*، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص. 714-805.

[7] IOR/R/15/1/626, 'F-82 82/27 I: QATAR OIL',11 Sep 1925-23 Feb 1934: [209r] (442/730).

[8] IOR/L/PS/12/3805, Coll 30/87(1) 'Qatar: Oil Concession', 12 Dec 1933-15 Mar 1935: [194r] (398/772).

[9] IOR/R/15/1/632, File 82/27 VII F. 88. QATAR OIL', 16 Apr 1935-28 Jun 1935: [5r] (18/468).

[10] IOR/R/15/1/632, File 82/27 VII F. 88. QATAR OIL', 16 Apr 1935-28 Jun 1935: [8r] (24/468).

[11] IOR/R/15/2/411, File 10/3 II Qatar Oil Concession' 1916-1934, [61r] (136/520).

[12] IOR/R/15/2/411, Qatar Oil Concession', [60r] (134/520), [63r] (140/520).

[13] IOR/R/15/1/626, 'F-82 82/27 I: QATAR OIL', [212r] (448/730).

[14] IOR/R/15/2/411, Qatar Oil Concession' 1916-1934, [203r] (420/520).

[15] IOR/R/15/1/632, QATAR OIL', [67r] (142/468) -[86r] (180/468).

[16] IOR/R/15/1/632, QATAR OIL', [67r] (142/468).

[17] IOR/R/15/1/632, QATAR OIL', [70r] (148/468).

يعرف محمد يونس الصائغ (2010)، الإتاوة أو الريع بأنه عبارة عن "مدفوعات نقدية او عينية تلتزم الشركة صاحبة الامتياز بأدائها الى الدولة المتعاقدة عن كل وحدة إنتاج بترولي تحصل عليها من المنطقة التي يشملها عقد الامتياز." محمد يونس الصائغ، (2010)، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي، *مجلة الرافدين للحقوق*، المجلد12، (46)، 229-297.

[١٨] أحمد زكريا الشلق، عقيل، مصطفي، العبد الله، يوسف إبراهيم، 2006، التطور السياسي لقطر، الدوحة، ص . 254

[19] Mirabella, 2014.

[20] IOR/R/15/1/632, QATAR OIL', [5r] (18/468).

[21] IOR/R/15/1/731(1). Historical Summary of Events in the Persian Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1928-1953: [67r] (138/222).

[22] IOR/R/15/1/626, 'F-82 82/27 I: QATAR OIL',11 Sep 1925-23 Feb 1934, [7r] (28/730)

[٢٣] الشلق وآخرون، مرجع سابق، ص. 270

[٢٤]. محمد الرميحي، (1989، أبريل). النفط والعلاقات الدولية، *مجلة عالم المعرفة*، (٥٢)، ص 120.

[25] IOR/R/15/1/731(1). Historical Summary of Events in the Persian Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1928-1953: [70r] (144/222).

[26] IOR/R/15/2/418. File 10/3 XI Qatar Oil Concession', 27 Feb 1936-1 Apr 1940: [243r] (500/594).

[27] IOR/R/15/1/731(1). Historical Summary of Events in the Persian Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1928-1953: [70r] (144/222).

[٢٨] بلغ انتاج قطر من النفط الخام في ذلك العام حوالى67,600 طن، انظر:

World Economic Report, 1949-50, **(**1951, March). New York,

https://www.un.org/en/development/desa/policy/wess/wess_archive/searchable_archive/1950_WESS_MiddleEast.pdf

[29] Fromherz, Allen J. (2012). *Qatar A Modern History*, Georgetown University Press.

[30] Crystal, Jill. (1990). *Rulers and merchants in Kuwait and Qatar: Rulers and merchants in Kuwait and Qatar,* Cambridge University Press,120.

[31] IOR/R/15/1/632, File 82/27 VII F. 88. QATAR OIL', 16 Apr 1935-28 Jun 1935: [8r] (24/468).

[32] IOR/R/15/1/731(1). Historical Summary of Events in the Persian Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1928-1953: [67r] (138/222).

[33] IOR/L/PS/12/3973, Coll 30/231 Confidential: 'Annual Political Review of Events in the Persian Gulf' 21 Jan 1949-28 May 1950: [6r] (12/33), Qatar.

[34] IOR/L/PS/12/3963, Coll 30/219 'Affairs in Qatar', [18r] (36/71).

[35] IOR/L/PS/12/3963, Coll 30/219 'Affairs in Qatar', [19r] (38/71).

[36] IOR/R/15/2/411, File 10/3 II Qatar Oil Concession' 1916-1934, [61r] (136/520).

[37] IOR/R/15/1/731(1). Historical Summary of Events in the Persian Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1928-1953: [67r] (138/222).

[٣٨] محي الدين، طارق كاكه رش. (٢٠١٤، يونيو). النفط وأنواع العقود النفطية، *جامعة التنمية البشرية* بكردستان، ص. 4.

[39] Manzano, Osmel and Monaldi, Francisco, (June 2010, p. 5). The Political Economy of Oil Contract Renegotiation in Venezuela: William Hogan, Federico Sturzenegger (Ed.), *The Natural Resources Trap: Private Investment without Public Commitment*, Chapter: 12, (pp.409-465), MIT Press, p. 2.

[٤٠] الإيجار عبارة عن مبلغ من المال يتم دفعه سنوياً من قبل الشركة صاحبة الامتياز نظير استعمال الشركة لسطح الأرض التي يغطيها عقد الامتياز، ويبدأ دفع الإيجار منذ تاريخ نفاذ العقد وينتهي بتاريخ بدء الإنتاج أو البدء في تصدير البترول حسبما يقضى العقد، انظر: الصائغ، مرجع سابق، ص. 240.

[٤١] الصائغ، مرجع سابق، ص. 240.

[٤٢] قدم مانزانو ومونالدي (Manzano and Monaldi, June 2010) مثلا عن ذلك من النفط الفنزويلي لشرح هذا الخلل في مثل هذه العقود، انظر:

Manzano, Osmel and Monaldi, Francisco, p. 3-5.

[43] Madureira, Nuno Luís .(Winter 2017). Squabbling Sisters: Multinational Companies and Middle East Oil Prices, *Business History Review 91*: 681–706, p. 684.

[44] Frank, Helmut J. (1966). *Crude Oil Prices in the Middle East: A Study in Oligopolistic Price Behavior*, New York, p. 10–12.

[45] Ibid, pp. 10 – 23.

[46] Fattouh, Bassam. (2011, January). An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, *The Oxford Institute for Energy Studies, WPM 40,* 1-83, p.13,

https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2011/03/WPM40-

[٤٧] الصائغ، مرجع سابق، ص. 258.

[48] World Economic Report, 1949-50, p. 60.

[49]IOR/R/15/1/731(1). Historical Summary of Events in the Persian Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1928-1953: [67v] (139/222) - [68v] (141/222).

[٥٠] المصدر السابق.

[51] World Economic Report 1949-50, pp. 29-37.

[52] IOR/R/15/1/731(1). Historical Summary of Events in the Persian Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1928-1953: [67v] (139/222) - [68v] (141/222).

[53] Ibid.

[٥٤] غازي، وداد جابر. (د.ت). تأميم النفط الإيراني وتداعياته على العلاقات الدولية(1951 – 1953) ، مركز *المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، ص. 9.

[٥٥] بين 1950- 192 قام العمال العرب العاملين بالشركة بإضرابات ضد الشركة وذلك بسبب سوء معاملتها لهم، للمزيد، انظر:

Historical Summary of Events in the Persian Gulf Shaikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1928-1953' [70v] (145/222).

[56] Crystal, p.

للمزيد عن مطالب الشيخ أحمد الذي كان يعتبر ممثلا لوالده الحاكم الشيخ علي والتي سبق أن تقدموا بها إلى الشركة انظر: إبراهيم شهداد، الحراك الشعبي في قطر (1950-1963) دراسة تحليلية، مركز الخليج لسياسات التنمية، **جامعة قطر، ص.614:** https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-14-32/92-2019-06-25-12-45-40/770-1950-1963.html

[57]IOR/R/15/1/731(1). Historical Summary of Events in the Persian Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1928-1953: [67v] (139/222) - [68v] (141/222).

[٥٨] البرادي، راشد. (1968). *حرب البترول في الشرق الأوسط* (الطبعة 4). مكتبة النهضة المصرية، ص. 197, 210.

[59] Falco, Antonello. (2012). The Process of Renegotiation as a Tool Assure the Security of the Energy Supply, *Megatrened University review, Vol. 9,* (3), 83- 98, p.84,https://www.researchgate.net/profile/Dusko_Dimitrijevic2/publication/323561449

[٦٠] المرجع السابق.

[٦١] غازي، مرجع سابق، ص 20. يعرف الرميحي اتحاد الشركات الكونسورتيوم بأنه "يضم ست شركات أمريكية وشركة بريطانية وأخرى فرنسية بهدف شراء وتطوير النفط الإيراني والوصول إلى اتفاق ودي مع حكومة إيران ولكن بعد إسقاط الحكومة الوطنية." الرميحي، مرجع سابق، ص. 122.

[٦٢] طه خلف محمد الجبوري، (2009) أهمية النفط العراقي في الاستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام1952 *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية. المجلد الأول*، (١)، 113-127، ص. 122.

[63]IOR/R/15/1/731(1). Historical Summary of Events in the Persian Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1928-1953: [70v] (145/222).

[٦٤] وفقا لهذه الإتفاقية، الشيخ يتلقى دفعة تخفيف الضريبة ٢٠،٠٠٠ جنيه إسترليني سنويًا فيما يتعلق بعام ١٩٥٥ والسنوات اللاحقة مستحقة الدفع على أقساط ربع سنوية متساوية خلال السنة، انظر:

No. 6 Agreement dated August 17, 1955, between the Ruler of Qatar and the Qatar Petroleum Company Ltd. supplementing the Agreement of September 1, 1952 in: FO 464/56, Arabia: collection of oil agreements and connected documents relating to the Persian Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1954-1964, Part V – Qatar, https://www.agda.ae/en/catalogue/tna/fo/464/56

[65] FO 464/56, Arabia: collection of oil agreements and connected documents relating to the Persian Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1954-1964, Part V – Qatar, https://www.agda.ae/en/catalogue/tna/fo/464/56

[٦٦] الشلق وآخرون، مرجع سابق، ص.281 .

[٦٧] المرجع السابق، ص207،281 – 282.

[68] OPEC Statute (2012). Organization of the Petroleum Countries, Article 2.3, https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OPEC_Statute.pdf

المصادر والمراجع

أولا: المصادر (الوثائق البريطانية):

- IOR/R/15/2/411, File 10/3 II Qatar Oil Concession' 1916-1934, [61r] (136/520), [60r] (134/520),[63r] (140/520), [203r] (420/520).
- IOR/R/15/1/626, 'F-82 82/27 I: QATAR OIL',11 Sep 1925-23 Feb 1934: [152r] (328/730) - [154r] (332/730), [209r] (442/730), [212r] (448/730), [152r] (328/730), [7r] (28/730).
- IOR/R/15/1/731(1). Historical Summary of Events in the Persian Gulf Sheikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1928-1953: [67r] (138/222) - [70v] (145/222), Qatar.
- IOR/L/PS/12/3963, Coll 30/219 'Affairs in Qatar', [18r] (36/71), ,[19r] (38/71).
- IOR/L/PS/12/3805, Coll 30/87(1) 'Qatar: Oil Concession', 12 Dec 1933-15 Mar 1935: [194r] (398/772).
- IOR/R/15/1/632, File 82/27 VII F. 88. QATAR OIL', 16 Apr 1935-28 Jun 1935: [5r] (18/468), [8r] (24/468), [67r] (142/468) - [86r] (180/468).
- IOR/R/15/2/418. File 10/3 XI Qatar Oil Concession', 27 Feb 1936-1 Apr 1940: [243r] (500/594), [19r] (38/71).
- IOR/R/15/2/143, 'File 1/A/5 III Administration. Qatar Affairs, 10 Jun 1944-6 Jan 1946: [6r] (16/440), [4r] (12/440).
- IOR/L/PS/12/3973, Coll 30/231 Confidential: 'Annual Political Review of Events in the Persian Gulf' 21 Jan 1949-28 May 1950: [6r] (12/33), Qatar.

ثانيا: المراجع العربية:

- البرادي، راشد. (1968). حرب *البترول في الشرق الأوسط* (الطبعة 4). مكتبة النهضة المصرية.
- الجبوري، طه خلف محمد. (2009) أهمية النفط العراقي في الاستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٢ *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية. المجلد الأول*، (١)، 113-127.
- الرميحي، محمد. (1989، أبريل). النفط والعلاقات الدولية، *مجلة عالم المعرفة*، (٥٢)،.-158 1.
- شاكر، محمود. (2005). *موسوعة تاريخ الخليج العربي*، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- الشلق، أحمد زكريا، عقيل، مصطفي، العبد الله، يوسف إبراهيم، 2006، التطور السياسي لقطر، الدوحة.
- الصائغ، محمد يونس. (2010)، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي، *مجلة الرافدين للحقوق، المجلد12*، (46)، 229-297.
- بريماكوف، ألكسندر. (1984)، *نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية* (بسام خليل، ترجمة؛ ط. 1). بيروت.
- غازي، وداد جابر. (د.ت). تأميم النفط الإيراني وتداعياته على العلاقات الدولية – 1953) (1951، *مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، 1-26.
- قاسم، جمال زكريا. (1973). *تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1914-1945*، ج.3، دار الفكر العربي.
- محي الدين، طارق كاكه رش. (٢٠١٤، يونيو). النفط وأنواع العقود النفطية، *جامعة التنمية البشرية* بكردستان،1-14.

- الجابر، موزه . (2002)، *التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر 1930-1973* ، مركز الدراسات والوثائق الإنسانية.

ثالثا: المراجع الأجنبية:

- Crystal, Jill. (1990). *Rulers and merchants in Kuwait and Qatar: Rulers and merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge University Press.
- Falco, Antonello. (2012). The Process of Renegotiation as a Tool Assure the Security of the Energy Supply, *Megatrened University review, Vol. 9*, (3), 83-98,https://www.researchgate.net/profile/Dusko_Dimitrijevic2/publication/323561449
- Fattouh, Bassam. (2011, January). An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, *The Oxford Institute for Energy Studies, WPM 40*, 1-83, https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2011/03/WPM40-
- Frank, Helmut J. (1966). *Crude Oil Prices in the Middle East: A Study in Oligopolistic Price Behavior*, New York.
- Fromherz, Allen J. (2012). *Qatar A Modern History*, Georgetown University Press.
- Madureira, Nuno Luís .(Winter 2017). Squabbling Sisters: Multinational Companies and Middle East Oil Prices, *Business History Review 91*: 681–706.
- Manzano, Osmel and Monaldi, Francisco, (June 2010, p. 5). The Political Economy of Oil Contract Renegotiation in Venezuela: William Hogan, Federico Sturzenegger (Ed.), *The Natural Resources Trap: Private Investment without Public Commitment*, Chapter: 12, (pp.409-465), MIT Press.
- Mirabella, Valentina, (2014). *The Qatar Oil Concession ushers in a new era for British Relations with Doha*, Retrieved May 26, 2020,

https://www.qdl.qa/en/qatar-oil-concession-ushers-new-era-british-relations-doha

- OPEC Statute (2012). Organization of the Petroleum Countries, https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OPEC_Statute.pdf
- World Economic Report, 1949-50, **(**1951, March). New York, https://www.un.org/en/development/desa/policy/wess/wess_archive/searchable_archive/1950_WESS_MiddleEast.pdf